

بالوضع المخصوص من موازنة وهو ان لا يختلف البعد بينهما كسطح  
كانت وان كان بالطرف يسير فمطبعة مطابقة كما كانت  
الطائفة والطرف وانما الكواو عا طفة وانما وقوع تقدير امانه  
مبتداه وجبهه محذوف وهو فصاحة او ناكية او تحسين اللفظ  
زانة من نوعها بزيادة فصاحة او منسوب بانها حال من الكلام  
والطرف تقدير او انما فصاحة حال كونها زاندة والمبتداه مع جبهه محذوف  
اسمية معطوفة على الجملة والى كقولها في قولنا في قوله  
راجع على المبتداه والفعال مع قوله من نوعها بانه جزء من المبتداه المحذوف  
اي هو تعالى عن جنسها ليس كسائر شيه ليس هو من اصنافها  
ان قصته يستدعي الاسم المفعول والطرف المنسوب والحالف من حرف  
الجملة ومثل مجرور به والي ربح الجوز متعلق بشيء منصوب المحل بانه  
بانه غير ليس والحالف زاندة لان المقصود في ان يكون شيه مثله  
لان في ان يكون شيه مثل مثله على تقدير جعلها غير مبرمة لان هذا الذي  
اي في ان يكون شيه مثل مثله يبرم اثبات مثل التبع عز وجل فانك  
اذا قلت ليس على مثلك احد كان كالكلمة قلت ان مثل فلان الذي  
هو مثلك في شيء فلان مثال وفيه يدل على زيادته انه لو اذ لم  
من التلانة في مثل مثله وهو مثل مثله لان المثلثة من الجانبيين  
وفيه نظر لان الكلام في التبع عز وجل نصف المثلثة ولا يبرم من ذلك  
في ذات التبع حال الجوان ان يكون انتفاء الجمع بانتفاء وصفه  
المثلية ولا يجوز ان يكون المثل زاندة لانه يلزم على هذا ان كان الحالف  
على الضمير وزيادة ما هو موضوع على اكثر من حرف عند اجتماع ما هو

هو موضوع على حرف والاوولى في زيادة ما هو موضوع على حرف وقيل  
ابن عباس من معناه قوله تعالى ليس كسائر شيه اي ليس كسائر  
والحالف منكم والمخفي ليس مثله شيه لان في نفسه ليس كسائر شيه  
فان قلت هل يجوز ان لا يلى واحده من زاندة قلت يجوز بانها  
ان لا يجعل الحالف زاندة كما لا يجعل المثل زاندة ويلى من بانها كناية  
وفيه وجهان احدهما انه في الشيء ينبغي لازمه لان في اللغات مستلزما  
في الملة ولم لا يقال ليس لاني زيد اخ فاني زيد ملزوم والاخر لازمه لانه  
لاية لان من اخ هو زيد قضيت اللانم والمراد في ملزوم الي ليس لاني  
اخ او لولدي لان في لولدي لاني لولدي لان اخ هو زيد فلذا انجبت ان يلى  
بمثل التبع عز وجل مثل والمراد في مثل تبع اذ لو كان له مثل كان هو  
مثل مثله اذ التقدير انه موجود هذا هو الوجه الاول والوجه الثاني  
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا امثلك لا يعني تقصيرا  
الاجل عن مثله والنوع في عن ذاته فكما طريق الكناية تصدرا  
المال لفة لانهم اذ انقوه عن هائله وان يلى على احصا واصناف  
فقد نقوه عنه فخلا في بين قوله ليس كانه شيه وقوله ليس  
كثله شيه الا ما يعطيه الكناية من قانته لانه المطول في يكون  
الجواز والجور مطلقا محذوف وهو كائن ومنصوب المحل بانه خبر ليس  
او الحالف في مثل منصوب بانه خبر ليس والمثل مجرور بانه متصاف  
بالكشاف وهو مع ما عرفت على ان التقدير من جملة فعليه منصوب  
الحال كونه محقق القول وعند يلى الحالف اسما على المثل فلا يجوز  
فانه لا يحكم باسمه الا عند الفروقة حيث يدخل عليه ويلجأ كونه محققا